مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

نهاية حكم عائلة (بونغو) في الغابون

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

نهاية حكم عائلة (بونغو) في الغابون

د. علي سعدي عبدالزهرة
جامعة النهرين- كلية الحقوق

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

22 سبتمبر 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

المقدمة

حكمت عائلة (بونغو) البلاد لما يزيد عن (55) عاماً، وشهدت البلاد خلال حكم العائلة مشكلات اقتصادية تسببت بارتفاع نسبة الفقر والبطالة بالرغم من قلة عدد سكانها وما تملكها من موارد معدنية جعلتها محطة أنظار الدول الكبرى، فضلاً عن الفساد العائلي المستشري، نظراً لسيطرة عائلة (بونغو) على اقتصاد الغابون، وكذلك سياسية التوريث التي اتبعتها العائلة لنقل الحكم من (الأب إلى الابن)، واتهام المعارضة السياسية بتزوير الانتخابات، كل هذا دفع المؤسسة العسكرية إلى القيام بانقلاب عسكري أدى في النهاية إلى نهاية حكم عائلة (بونغو).

أولاً: حكم عائلة بونغو

بدأ نفوذ العائلة بعمل (عمر بونغو) الرئيس القوي السابق للغابون، نائباً لأول رئيس حكم البلاد عقب الاستقلال عن فرنسا عام 1960 وهو الرئيس (ليون مبا)، وشغل (عمر بونغو) الذي عرف باسم (ألبير برنار بونغو) قبل اعتناقه الإسلام عام 1973 منصب النائب لمدة سبع سنوات، تخللها محاولة انقلاب ضد حكم (ليون مبا) عام 1964 عقب حله البرلمان وإقراره مبدأ الحزب الحاكم الواحد، تدخلت آنذاك القوات الفرنسية لإفشال الانقلاب وهو ما تم بالفعل ورسخ من سلطة (ليون مبا) حتى وفاته عام 1967، وتولى (عمر بونغو) السلطة خلفاً (ليون مبا) في كانون الأول 1967 وأنشأ الحزب الديمقراطي الغابوني كحزب وحيد وحاكم للبلاد وألغى منصب نائب الرئيس واستبدله برئيس للوزراء لا يحق له تولي الرئاسة في حال وفاة الرئيس، واستمر (عمر بونغو) على نهج (ليون مبا) في توطيد علاقته بباريس مما وفر له ضمانة كبيرة ضد أي انقلابات محتملة وحكم بقبضة من حديد مستفيداً من عائدات النفط التي لم تنعكس على تحسين مستوى معيشة المواطنين، وفي عام 1990 واجه (عمر بونغو) مظاهرات واحتجاجات واسعة ضد انخفاض الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة في الغابون واجهها ببعض من التنازلات مثل إنشاء مجلس شيوخ وطني، وتحقيق اللامركزية في عملية إعداد الميزانية، وإطلاق حرية التجمع والصحافة، وإلغاء متطلبات تأشيرة الخروج من البلاد، وفاز (عمر بونغو) بالانتخابات الرئاسية أعوام 1993 و1998 و2005 ضد مرشحين من المعارضة التي قسمها أحياناً أو حشدها لصالح قضيته في أحيان أخرى واستمر حكمه حتى وفاته في حزيران عام 2009(1).

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

النقلة السياسية الأولى في حياة (علي بونغو) المولود باسم (آلان برنار بونغو) في الكونغو برازافيل المجاورة للغابون في شباط عام 1959، وذلك قبل تحوله مع والده إلى الإسلام عام 1973 وتغييرهما اسميهما، بدأت تلك النقلة مبكراً خلال دراسته في المدرسة الابتدائية عندما تقلد لقب (ابن الرئيس)، بتولي والده الحكم في الغابون عام 1967، الأمر الذي ساعده في الحصول على فرصة تعليمية متميزة منذ صغره، فالتحق في سن التاسعة بمدرسة راقية بضواحي العاصمة الفرنسية باريس، أعقبها دخوله جامعة باريس السوربون الفرنسية العريقة حيث درس القانون، وبجانب تعليمه الراقي، أظهر (علي بونغو) إبان شبابه اهتماماً بكرة القدم والموسيقى، باعتباره نجل المغنية الغابونية الشهيرة (بيشنس داباني) حتى أنه أصدر عام 1977 ألبوم غنائي، وبعد سنوات من هذا الألبوم بدأت تحولات سياسية بارزة في حياة (علي بونغو) بانتخابه عام 1983 عضو في اللجنة المركزية للحزب الحاكم، ثم صار عضو في مكتبه السياسي 1986، قبل أن يتولى منصب وزير الشؤون الخارجية 1989 – 1991، ثم إنه انتخب نائباً عن مدينة بونغوفيل في البرلمان بين 1991 – 1999، وبعدها تولى منصب وزير الدفاع، وهو المنصب الذي ظل محتفظاً به لمدة 10 سنوات ما بين 1999 - 2009، ومعه أدى دور كبير في تحييد المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية، بغية تأمين وصوله إلى قمة السلطة(2).

نتيجة لهذا التمهيد، وبعد شهرين على وفاة (عمر بونغو الأب) وصل الابن (علي بونغو) إلى السلطة عام 2009، عقب انتخابات رئاسية فاز فيها بـ(42%) من الأصوات، واستقبلت بنوع من الترحيب من قبل الأوساط الدولية، شهد حفل تنصيب (بونغو الابن) رئيساً وأداء اليمين الرئاسي حضور الكثير من رؤساء الدول الأفريقية وممثل فرنسا، التي استقبله في أول زيارة خارج أفريقيا عام 2009) ويومذاك التقى (نيكولا ساركوزي) رئيس فرنسا السابق للتأكيد على رغبته في عودة العلاقات الوثيقة إلى طبيعتها بين القوة الاستعمارية السابقة وأحد أهم حلفائها في أفريقيا، وجاءت الولاية الثانية لـ(بونغو الابن) عبر انتخابات عام 2016، عندما أعيد انتخابه بعد حصوله على (49,80%) من الأصوات، متقدماً على منافسه المعارض (جان بينغ) الذي حصل بدوره على (48,23%) من الأصوات، ويواجه علي بونغو تهماً بالفساد خلفها منظمات حقوقية وقوى معارضة، ولقد استند بعضها إلى تحقيق للشرطة الفرنسية استغرق 7 سنوات، وادعى أن عائلة بونغو تملك (39 عقاراً في فرنسا و9 سيارات فاخرة) ومع أن التحقيق توقف عام 2017 لعدم توفر أدلة على مكاسب غير مشروعة(3).

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ظلت الاتهامات تلاحق الأسرة التي نفت بشدة كل تلك الأمور، وفي مواجهة هذه الانتقادات ومحاولة لترسيخ شعبيته في مواجهة تلك الاتهامات، أعلن الرئيس (علي بونغو) عام 2015، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين للاستقلال عن فرنسا، عن تبرعه بميراثه من والده لحساب (مؤسسة للشباب والتعليم)، ويذكر أن ثروة أسرة بونغو تقدر بملايين الدولارات المودعة في حسابات بمصارف أجنبية، إضافة إلى عقارات وحصص في الصناعات الرئيسية في الغابون، وقال الرئيس(علي بونغو) (إن أسرته ستسلم الدولة أيضاً ممتلكات، منها فيلا في العاصمة وعقارات في باريس، مكرراً أنه اتخذ هذا القرار تكريماً لذكرى والده)(4).

وفي كانون الثاني 2019 استغل عسكريون معارضون غياب (علي بونغو) عن الغابون في رحلة علاجية في الخارج لبضعة أشهر، فأعلنوا تشكيل مجلس وطني للإصلاح من أجل استعادة الديمقراطية، في رسالة تليت عبر الإذاعة الرسمية بأمل إشعال انتفاضة شعبية، لكن بعد ساعات قليلة من هذا التحرك أعادت قوات الأمن السيطرة على الوضع وأوقفت المتمردين معيدة الهدوء إلى البلاد، وكان (علي بونغو) قد تعرض لجلطة دماغية في تشرين الأول 2018 أثناء حضوره مؤتمر اقتصادي في المملكة العربية السعودية، دخل على إثرها مستشفى الملك فيصل بالرياض، ومن ثم عاد إلى الغابون في 23 آذار، وفي تأكيد للدعم الدولي لحكم بونغو، قوبلت محاولة الانقلاب كانون الثاني 2019 برفض واسع ودعم مقابل للنظام، خاصة من باريس التي عبرت عن إدانتها للمحاولة، وأكدت رفضها أي محاولة تغيير للنظام خارج إطار الدستور، كذلك شدد الاتحاد الأفريقي على رفض أي تغيير غير دستوري للسلطة، وفي 30 آب 2023 نجح انقلاب عسكري جديد في إطاحة الرئيس (علي بونغو) ألغى عسكريون نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها (علي بونغو) في 26 آب 2023 للولاية الثالثة، وأعلنوا حل المؤسسات الجمهورية والنظام القائم، وبالتالي كان نهاية حكم عائلة (بونغو) التي استمرت في الحكم لمدة (55) عاماً(5).

إن إصرار الرئيس (علي بونغو) البالغ من العمر 60 عاماً على البقاء في السلطة رغم إصابته بجلطة دماغية في عام 2018، وانتشار أنباء عن عدم قدرته على متابعة الحكم، والأمر ليس بمستغرب فهو لم يكن ليتخلى عن مثل هذا الموقع المربح، في بلد تتعامل فيه العائلة الحاكمة مع خزانة الدولة كما لو أنها حساب مصرفي خاص بها، وتحت شعار (فرنسا-الأفريقية)، انفضح في أعقاب انقسام وقع بين أفراد الأسرة الحاكمة (بونغو)، التي كادت تتمزق بسبب خلاف على الثروة التي خلفها (بونغو الأب) وقدرت الورثة التي يتصارع عليها أفراد العائلة بنحو مئات الملايين من الدولارات

من الأصول، على شكل حسابات مصرفية سرية في موناكو وأماكن أخرى، كما أن العائلة تمتلك عشرات الفلل الفاخرة والقصور في باريس ولندن وحول العالم، بالإضافة إلى الطائرات والقوارب والقطع الفنية، والحصص الضخمة في الصناعات الرئيسة في الغابون(6).

وتتهم جماعات حقوق الإنسان في الغابون (أسرة بونغو) بالفساد والتربح، وتقول إن عائلة (بونغو) حولت البلاد إلى نظام لصوصي، ونهبت مواردها الطبيعية وثرواتها النفطية وغاباتها المطيرة، في حين تتهم المعارضة أفراد الأسرة منذ فترة طويلة باختلاس الأموال العامة وإدارة البلاد كما لو أنها ممتلكاتهم الخاصة، ووصف موقع الأخبار الأفريقي (جون افريك) الناطق بالفرنسية (Jeune Afrique) الغابون بأنها عبارة عن إقطاعيات، كما تعرض (علي بونغو) لانتقادات بسبب دوره البارز في الأوساط الماسونية حيث كان يتولى رئاسة المحفل الماسوني في البلاد، وهو واحد من بين عدد قليل من الرؤساء الأفارقة الناطقين بالفرنسية الذين ظهرت عضويتهم في الماسونية إلى العلن(7)، لذلك رسخ (علي بونغو) لحكم الأسرة وهيمنة عشيرة بونغو علي مقاليد السلطة والثروة في الغابون، ونظرا لفشل المحاولات المتكررة لإنهاء حكم أسرة (بونغو) من خلال الانتخابات والتداول السلمي للسلطة فقد جاءت عملية الانقلاب هذه لتحسم الأمر، وذلك لأن غالبية الانتخابات في إفريقيا فشلت في تحقيق التداول السلمي للسلطة لكونها انتخابات مدارة تتم من خلال عمليات الهندسة الانتخابية وتسمح بالتمديد لبقاء النظم الحاكمة والتلاعب بالدساتير، ولهذا فإن موجة الانقلابات العسكرية التي تمت في أكثر من دولة في غرب ووسط إفريقيا حظيت بالدعم الشعبي لكونها بمثابة انقلابات تصحيحية(8).

ثانياً: أسباب الانقلاب العسكري على عائلة (بونغو)

في حوالي الساعة الواحدة صباحا أعلن (ميشيل ستيفان بوندا) رئيس مركز الانتخابات في الغابون المستشار الخاص السابق للرئيس (علي بونغو) النتائج النهائية للانتخابات العامة التي شهدتها البلاد، إذ أذيعت علي التلفزيون الوطني للبلاد وبمجرد انتهاء القراءة، سمع دوي طلقات نارية أولي أعقبها إذاعة النتائج على قناة الغابون 24 والتي تقع استوديوهاتها داخل القصر الرئاسي، وبعد عرض بيان النتائج انقطع بث القناة لعدة دقائق ليظهر نحو عشرة جنود علي شاشة القناة يعلنون عن إلغاء الانتخابات ونتائجها، وحل جميع مؤسسات الجمهورية بما فيها الحكومة والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمحكمة الدستورية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمركز الغابوني للانتخابات، وذلك لعزل النظام الحاكم في الغابون ووضع حد

له، داعين السكان إلى الهدوء والسكينة مؤكدين تمسكهم باحترام التزامات الغابون أمام المجتمع الدولي مضيفين أنهم أغلقوا حدود البلاد لحين إشعار آخر، وقد تكونت المجموعة الانقلابية من ضباط من قوات الحرس الجمهوري وقوات الحرس الرئاسي التابع للرئاسة وضباط من الجيش النظامي وضباط من الشرطة، بينما الضابط الذي أذاع بيان الانقلاب قيل إنه من قوات المدرعات وقد تراوح عددهم بين (10 إلى 12) شخصا، معلنين أنهم يمثلون جميع قوات الأمن والدفاع في البلاد مؤسسين لما أسموه (لجنة الانتقال واستعادة المؤسسات)(9).

لذلك هناك عدة أسباب دفعت المؤسسة العسكرية بمختلف صنوفها إلى قيام بالانقلاب على حكم عائلة (بونغو) ومنها:

1.تزوير نتائج الانتخابات: شهدت الغابون انتخابات رئاسية في 26 آب2023 ، شارك فيها (14) مرشحاً للرئاسة، فاز فيها الرئيس المعزول (علي بونغو)، وتمكن من الفوز بنتيجة (64,24%) بحسب ما أعلنت عنه الهيئة الوطنية للانتخابات في البلاد، متفوقًا على مرشح المعارضة (ألبرت أوندو أوسا) الذي حصل على (30,77%)، فيما حصل 12 مرشحاً على باقي الأصوات، وبعد الانتخابات طالبت المعارضة بالإقرار بهزيمة (بونغو)، والإعلان عن تزوير نتائج الانتخابات، ومن جانبها اتخذت الحكومة الغابونية عدداً من الإجراءات التي أدَّت إلى تصاعد هذه الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية برمتها، إذ أجريت الانتخابات في ظل نقص من المراقبين الدوليين والإقليميين، بالإضافة إلى قطع خدمات الإنترنت عن البلاد، وتعليق عمليات البث الإعلامي لمتابعة العملية الانتخابية، يأتي ذلك في الوقت الذي تتهم فيه سلطة (علي بونغو) بأنها أبعد ما يكون عن الشفافية والمساءلة، وأدت إلى انتشار الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة الاقتصادية، وقد خلقت هذه المظالم إلى جانب الإحباط المتزايد بشأن استمرار عدم المساواة الاقتصادية(10).

وجاء الانقلاب في الغابون كحلقة أخيرة للتوترات السياسية المتصاعدة على إثر إجراء الانتخابات الرئاسية التي شهدت استقطاباً حاداً بين التحالف الحزبي الداعم لترشح الرئيس (علي بونغو)، وبين تحالف البديل 2023 المعارض للرئيس والداعم للمرشح (أبرت أوندو أوسا)، بعدما رفضت المعارضة نتائج الانتخابات التي أعلنتها الهيئة الوطنية للانتخابات بفوز الرئيس (علي بونغو) بولاية رئاسية جديدة، وأثارت المعارضة مبكراً العديد من نقاط الاعتراض على المسار الإجرائي لانتخابات، بفعل ما اعتبرته تزويراً ممنهجاً من جانب أنصار التحالف الرئاسي(11).

2. تردي الأوضاع الاقتصادية: تُعدّ الغابون واحدة من الدول الأفريقية القليلة التي تحقق معدلات أداء اقتصادي متوازن، إذ ارتفع نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي في هذا البلد بنسبة (3%) في عام 2022 (من 1,5% في عام 2021، وكان متوقعاً تحقيقه 2,7%) خلال العام الجاري، وذلك على خلفية تحسن أداء قطاع البترول (تنتج الغابون نحو 181 ألف برميل يومياً، ما يضعها في المرتبة السابعة بين الدول الأفريقية المنتجة للبترول، خلف نيجيريا، والجزائر، وأنغولا، وليبيا، ومصر، والكونغو)، وأيضاً حقق الميزان المالي للغابون فائضاً بنسبة (0.8%) في العام الماضي، فيما انخفضت نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي إلى (52,6% في العام نفسه، مقارنة بنسبة 66% في عام 2021)، مع وصول نصيب الفرد من هذا الناتج إلى أكثر من (8) آلاف دولار سنوياً 2021، إلا أن (الفقر تجاوز حاجزاً الـ33% من سكان البلاد، ووصول البطالة إلى 28,8%)، وجاءت الغابون في المرتبة 110 من 189 في مؤشّر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، لتقترب بشكل عام من حافة الدول المتوسّطة الدخول الدنيا، وهو تصنيف يقل في واقع الأمر عن مقدّرات الغابون الاقتصادية، إذ تمتلك موارد معدنية مهمة، مثل اليورانيوم والمنجنيز وغيرهما، إلى جانب البترول، وموقعها كمركز استراتيجي مهمّ في تجارة خليجي غينيا) وحجم سكانها الصغير نسبياً(12).

وبالرغم من هذه المؤشرات، تشهد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الغابون تردياً ملحوظاً، دفع الحكومة عام 2018 لتبني سلسلة من الإجراءات التقشفية تماشياً مع خطة تنشيط الاقتصاد المقررة من جانب صندوق النقد الدولي، والتي أعقبتها معاناة البلاد من التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا منذ عام 2020، والتي لا تزال الكثير من آثارها قائمة حتى الآن، أضيف لهذا الواقع الاقتصادي، ما يشهده الرأي العام في البلاد من سخط تقليدي بشأن التداعيات الاقتصادية لسيطرة عائلة (بونغو) على اقتصاد الغابون، فضلاً عما ارتبط بهذه السيطرة من منافسات بينية بلغت ذروتها بين الرئيس (علي بونغو وشقيقته باسكالين وشقيقه فريدريك)، وهو ما شكل دافع رئيسي لتنامي تأييد مرشحي المعارضة للرئاسة في انتخابات 2016 و2023(13).

3.سياسية التوريث والصراع العائلي: ظلت فرنسا ترعى عائلة (بونغو) في حكم الغابون كداعم لمصالحها، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور صورة لدى المجتمع الغابوني بأن فرنسا ستدعم مشروع التوريث الذي كان يسعى إليه (علي بونغو)، لتولية نجله (نور الدين بونغو) حكم الغابون، ولكن وجد مشروع التوريث الذي كان يسعى بونغو إلى تطبيقه في البلاد معارضة شعبية واسعة، إذ يرغب المجتمع في تغيير النظام الحاكم، إضافة إلى توزيع عادل لموارد الدولة التي سيطر عليها (بونغو) وعائلته، ولذلك أن الانتخابات الرئاسية في الغابون ستقود الدولة نحو ثورة شعبية إذا أسفرت عن نجاح (بونغو) لأن ذلك يعني نجاح مشروع التوريث والتحضير له(14)، وظهرت التناقضات الأسرية إلى حد أن صحيفة (جون أفريك) واسعة الاطلاع اعتبرت أن الانقلاب الذي قاده رئيس الحرس الجمهوري الجنرال (بريس أوليغي نغيما) يندرج في إطار الصراع العائلي، بالنظر إلى قرابة الحاكم العسكري الجديد لأسرة بونغو (من جهة الأم) مع بروز مؤشرات على دعم (باسكلين بونغو) وبعض إخوتها للانقلاب في مقابل الجناح الذي تقوده زوجة الرئيس (علي بونغو الفرنسية سيليفيا بونغو)، ونجله الذي اعتقل (نور الدين بونغو)(15)، ولاسيما أن هناك صراعا عائليا قديما عندما توفي الأب (عمر بونغو) الذي حكم البلاد لفترة طويلة، حاولت الحكومة إخفاء وفاته عن الشعب، وكانت تهدف فقط إلى تمكينها من إدارة معركة خلافة بونغو خلف الأبواب المغلقة، إذ كان الصراع بين ابنته (باسكالين) التي كانت رئيسة أركانه، وابنه (علي بونغو) الذي كان وزيراً للدفاع وكان رئيس لمكتبه آنذاك(16).

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

المصادر:

([1]) يورونيوز، تعرف على عائلة بونغو التي حكمت الغابون لنحو 56 عاماً قبل انقلاب الأربعاء، على الموقع الالكتروني https://arabic.euronews.com/2023/08/30/the-bongo-family-ali-omar-that-ruled-gabon-for-nearly-56-years، 30/8/2023.

(2) محمد عبده حسنين، انقلاب عسكري يطيح عائلة بونغو التي حكمت الغابون 55 عاماً، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 30/8/2023.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) ريم هاني، نهاية سلالة بونغو: رجل «الاستعمار الجديد» يتنحّى، جريدة الاخبار، العدد4998، 31/8/2023.

(7) بي بي سي عربي، انقلاب الغابون: من هو الرئيس علي بونغو الذي أطاح به الجيش؟، على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com/arabic/world-66657517، 30/8/2023.

(8) محمد الجزار، الانقلاب العسكري في الغابون ..الأسباب والتداعيات، قراءات إفريقية، على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com/12800، 30/8/2023.

(9) المصدر نفسه.

(10) محمد عادل عثمان، انقلاب الجابون: ما التداعيات والسيناريوهات المحتملة؟، قراءات إفريقية، على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com/13305، 7/9/2023.

(11) أحمد أمل، نهاية بونغو: لماذا يختلف انقلاب الغابون عن نظرائه في الساحل الإفريقي؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8569، 1/9/2023.

(12) محمد عبد الكريم أحمد، الغابون تكمل «حزام الانقلابات»: فرنسا تخسر آخر «قلاعها» الأفريقية، جريدة الاخبار، العدد4998، 31/8/2023.

(13) أحمد أمل، مصدر سبق ذكره.

(14) محمد عادل عثمان، مصدر سبق ذكره.

(15) وحدة الدراسات الأفريقية، آفاق المشهد السياسي في الغابون بعد الانقلاب العسكري، مركز الإمارات للسياسات، على الموقع الالكتروني https://epc.ae/ar/details/brief/afaq-almashhad-alsiyasi-fi-alghabun-baed-alainqilab-alaskari/ 8/9/2023.

(16) حمدي عبد الرحمن حسن، انقلاب الجابون وموت رابطة فرانس/أفريك، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/20986.aspx/ 31/8/2023.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية